أزمة الهوية للمرأة الفلسطينية
ما بين اليسارية والأصولية

The crisis of identity for Palestiniain woman between left point of view and fundamentalism

د. مها توفيق شبيطه(*)

الملخص

إنّ صعود الأصولية الدينية في السنوات الأخيرة؛ وضع المزيد من الحواجز أمام مشاركة النساء في الحياة العامة، وكحركة سياسية تسعى إلى فرض أفكار صارمة حول الهوية، والثقافة والدين، وذلك لتعزيز السلطة السياسية لبعض تجمعات الرجال في المجتمع، كما أنّها تنظر إلى النساء باعتبارهن حارسات، ورموزاً للتراث الثقافي والدين، ومن ثم فإنّ السيطرة على النساء، وتحديد أدوارهن في إطار تقليدي ضيق، هو أمر جوهريّ للسياسات الأصوليّة، وهذا أعطى الفرصة للحزب الحاكم، سواء في الضفة الغربية ممثلا بحركة (فتح)، أو في قطاع غزة ممثلا بحركة(حماس)، بأن يتم استبعاد المرأة الفلسطينية من مراكز صنع القرار، وإعطائها الفتات؛ لتظل تدور في دوائر قانونية وسياسية وحزبية، تطالب بنصيبها على اعتبار أنّها ممثلة لحوالي نصف الشعب الفلسطيني. ومما نتج عن البحث، أن الاحتلال أظهر أنّ لا دين أو لون فكري له، فقد كان قيماً على إبراز الخلافات بين التيارات الفكرية الموجودة على الساحة الفلسطينية، ومنها العلمانيّ، والقوميّ، والوطنيّ، والإسلاميّ، وساعد على إبراز التناقض بين الهوية والمعتقد الدينيّ.

هناك علاقة مضطربة تعاني منها المرأة الفلسطينية - يسارية أم إسلامية- وهي إقصاؤها من الحياة العامة، على الرغم من حصول هاتين الهويتين على أعلى الدرجات العلمية، كما تمارس

(*) باحثة علمية فلسطينية.

ضدها كافة أشكال العنف -ولا نقصد العنف الجسدي بل العنف الفكري- متمثلا بإبعاد المرأة الفلسطينية عن كافة المواقع القيادية، أو السيادية، وعدم السماح لها بتجاوز بواباتها؛ مما سبب تشرذما في الحركة النسوية العلمانية، واضمحلال دورها، وزيادة الاتساع في قطاع الهوية الإسلامية على اعتبار أنّها الملاذ الذي ممكن أن يوصلها إلى حياة كريمة بعيده السيطرة.

وأوصى البحث بالمطالبة بالوحدة والتي لا تعني التجانس بالمجمل، فنحن مع الاختلاف، لكن بشروط وقوانين منظمة بين فئات المرأة الفلسطينية؛ لإرساء التضامن دون السقوط في هويات دينية وعرقية، الاستفادة من مؤشرات نتائج هذا البحث، والدراسات المشابهة لها في لفت انتباه المؤسسات التربوية، والسياسية، والقانونية، إلى أهمية الاهتمام بتطوير مجالات الهوية لدى فئات المجتمع، ومنها الطلبة سواء كانوا ذكوراً أم إناثا، ودعم البرامج والأنشطة التي تتضمن تنمية الهوية وتطويرها.

Abstract: The rise of religious fundamentalism in the last years and putting more obstacles in front of women participation in the public life, this stream represents a political movement the seeks to impose strict ideas about identity, culture and religion in order to reinforce the political authority for some gatherings in society, and it considers women the guards and the symbols of religion and the cultural heritage, then the control of women and restricting their roles in a traditional frame is a core role for fundamental policies and this gave the chance to the ruling party either in the west bank represented by (Fateh), or in Gaza represented by (Hamas) to exclude women from decision-making positions and giving them fragments to remain in political, legal parties seeking their rights as she represents half the Palestinian people.

- The results show that occupation has no religion or any intellectual thought, it contributed to highlight the differences between intellectual streams in Palestine the secular, the national and the Islamic, it helped to arise the contradiction between identity and religious belief.
- The Palestinian woman suffers from the problem of exclusion her from the public life despite the highest qualifications, she also suffers from intellectual violence represented by excluding her from all leadership positions and not allowing her to pass their doors, which leads to the fragmentation of feminism and secular movement and the decay of its role and the breadth of Islamic identity as it's considered the resort that gives her a decent life.

- The research recommended the unity between the Palestinian categories without looking to religious or ethnic identities.
- Using the indicators of the results of this research and other similar researches to extract educational, legal and political institutions to improve identity issues for society categories and students either if they are males or females, and also supporting programs and activities that improve the identity.

مقدمة

حين وقعت النكبة، وتشتت الشعب الفلسطيني، لم تكن الهوية الفلسطينية - سياسياً وثقافياً - قد منحت فرصة التبلور الكامل، ولم يكن المجتمع الفلسطيني قد تواصل تماماً كمجتمع مدني موحد، ولم يكتمل تشكل الشعب الفلسطيني كمجتمع موحد قبل عام ٤٨، والمفارقة أنها بدأت تكتمل في الشتات.(بشارة، ٢٠٠٠، ص:١٠٥)

فوجهة النظر المتباينة حول مسألة الهوية، تجعلنا في مواجهة متعددة تشكل كل منها فضاء قائم بذاته، وبذا أدركنا أنّنا نعاني أزمة هوية، والتي هي السبب في تدهور الحالة التي وصلنا إليها، فالمرأة الفلسطينية واجهت الكثير من التحديات والعقبات، سواء كانت داخلية أو خارجية على مدى قرون، وأخرها العقود الستة الماضية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي. إلا أنّ ما واجهناه من انقسام داخلي كان الأسوأ بالمطلق، فالصراع الذي يسود المنطقة- والمتجلي بحركات الإسلام السياسي- جعل العالم يأخذ فكرة بأنّ فلسطين هي من تصدر الإرهاب للعالم، كما أنّها تشكل ساحة صدام وصراع بين التيارات الإيديولوجية القائمة، والتي تجلت ببروز التيار السياسي الإسلامي المتمثل بسيطرة حركة حماس على مجمل الواقع الفلسطيني، الأمر الذي أنذر بخطر شديد على الجسم الفلسطيني، ولم يتعظ منه الجسم العربي بمجمله.

مشكلة البحث

يعكس الصراع بين التيارين المركزيين في المجتمع الفلسطيني، وتحديداً بين التيار العلماني والتيار الديني بكل مكوناتهما الاجتماعية والسياسية والفكرية، أزمة هوية يعيشها المجتمع الفلسطيني، وقد أثّر هذا الصراع على مكونات الحياة في فلسطين بما فيها النظام الاجتماعي.

أسئلة البحث

ومن هنا يدور السؤال الرئيس للبحث: إلى أي مدى يؤثر الصراع بين اليساريات، والمتدينات على أزمة الهوية في فلسطين؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس أسئلة فرعية/ وهي:

١) ما المقصود بالهوية وما مستويات تشكلها؟

٢) ما المقصود بأزمة الهوية؟

٣) ما مراحل تطور العلاقة بين اليساريات والمتدينات، وأسباب تفاقم أزمة الهوية للمرأة؟

٤) ماذا نعني بالأصولية واليسارية الاختلاف والاتفاق؟

٥) كيف تولّد الصراع بين اليساريات والمتدينات في فلسطين وما نتج عنه؟

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في التعرف على أزمة الهوية للمرأة في المجتمع الفلسطيني؛ وذلك لفهم الطبيعة بين التيار العلماني، والتيار الديني في المجتمع الفلسطيني بكل مركباتهما الاجتماعيّة والسياسيّة والفكريّة، وهل تتقارب مع بعضها البعض تحت تأثير التكامل والنضج؟ أم تبتعد عن بعضها؟، أم أنّها تحاول الحفاظ على النقاط الفاصلة القائمة بينها؟

منهج البحث: استخدمت الباحثة المنهج التاريخيّ التحليليّ، القائم على أخذ المادة من مصادرها التاريخيّة، وتمحيصها، وتنقيحها؛ من أجل معرفة أسباب أزمة الهوية للمرأة الفلسطينية، وكذلك تفسير تداعيات الصراع الفكريّ القائم بين التيارين؛ لأجل تتبع المراحل التاريخيّة التي مر بها هذا المجتمع.

مصطلحات البحث:

الهوية: Identity مقدار ما يحققه الفرد من الوعي بالذات، والتفرد، والاستقلالية، وأنّه ذو كيان متميز عن الآخرين، والإحساس بالتكامل الداخليّ، والتماثل، والاستمرارية عبر الزمن، والتمسك بالمثاليات والقيم السائدة في ثقافته.(عبدالرحمن، ١٩٩٨، ص:٤٠٠)

أزمة الهوية: Identity crisis هي درجة القلق والاضطراب المختلط (combined moratorium) المرتبطة بمحاولة المرأة تحديد معنى لوجودها في الحياة، من خلال اكتشافها ما يناسبها من مبادئ، ومعتقدات، وأهداف، وأدوار، وعلاقات اجتماعية ذات معنى، أو قيمة على المستوى الشخصيّ والاجتماعيّ (الغامدي، ٢٠٠١، ص: ١٨٩)

الإطار النظري أزمة الهوية للمرأة الفلسطينية ما بين اليسارية والأصولية

كانت غاية الإنسان البحث عن هويته، وشغلته على مر العصور، والإنسان لا يصبح باحثاً عن هويته إلا في عصر التحولات، أو تغير النماذج الإرشادية الحاكمة، وتبدّل المسلمات، وتميع الهويات. ومن هنا، فإنّ إشكالية البحث عن الهوية ليست إلا أطروحة للتحول الحضاري والنهضة، والبحث عن صياغة جديدة لتاريخ الأمم والشعوب.

لذا أضحت قضية هوية المرأة جزءاً من الأزمة التاريخية الراهنة لمجتمعنا الفلسطيني، المرتبطة بدورها في الأزمة العامة لمجتمعنا الفلسطيني، بالمعنى السياسيّ، والاجتماعيّ، والاقتصاديّ، والمعرفيّ الشمولي، الذي يقوم على أنّ مجتمعاتنا -عموما- لا تعيش أو تنتسب إلى زمن حداثيّ أو حضاريّ ديمقراطي بالمعنى الجوهري، وهذا جعل من استمرار الأنماط القديمة، وإفرازاتها التراثية والأصولية النقيض لمفاهيم العقلانية، والتنوير، وإعادة إحيائها عبر إعادة إنتاج التخلف، وتكريس التبعية، كما أصبح أمرا يكاد يكون طبيعيا بوسائل إكراهية وعنيفة أحيانا، أو بوسائل تبدو أنها سياسية في أحيان أخرى.

مفهوم الهوية :مفهوم غامض ومعقد ومتشعب المداخل، تتفاعل داخله حقول معرفية عّدة، وتتصارع ديناميات الـ « أنا» و« الآخر»، الـ « أنا» و« نحن»، الوحدة والتعدد، التطابق والاختلاف. وقد شكل مفهوم الهوية منذ سنين- وحتى اليوم- إشكالية مؤرقة غير قابله للتجاوز في مختلف الفضاءات الثقافية والحضارية. وسؤال أزمة الهوية هو أحد الأسئلة الأكثر حضوراً في عُصرنا الراهن الذي يعيش على واقع « التأحيد» والتنميط للعديد من البنى الثقافية داخل مختلف المجتمعات، وأصبحت رهانات الهوية منتجة لسجالات جدلية ونقد مفتوح على مختلف الآفاق والإشكاليات.(سعدي، ٢٠١٠، ص: ٨١)

ويعرّف المُعْجَمُ الوسيطُ- الصادر عن مَجْمَعِ اللُّغة العربية -الهُوِيَّةَ بأنّها: حقيقة الشَّيء أو الشَّخص التي تميزه عن غيره. ويذهب المُعْجَمُ إلى تحديد معنى آخر للهويَّة حين تُضاف إلى

الكلمة «بطاقة»، أو تُوصف بالنّعت «الشّخصية»؛ لتجعلنا نحصل على المصطلحين «بطاقة الهُويّة»، أو «البطاقة الشّخصية»، المُتَداوَلين حديثاً، فيذكرُ أنّ الهُوِيّةَ بطاقة يثبتُ فيها اسمُ الشّخص، وجنسيتهُ، ومولدهُ، وعمله. ويُعَرّفُ الجرجاني الهُوِيّةَ بأنها: «الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق، اشتمال النواة على الشجرة في الغيب المطلق».

ويشتق المعنى اللغويّ لمصطلح الهوية من الضمير «هو»، أمّا مصطلح الهوية المركب من تكرار «هو» فقد تمّ وضعة كاسم معرف بـ « أل»، ومعناه « الاتحاد بالذات». ويشير مفهوم الهوية إلى ما يكون الشيء هو هو، أي من حيث تشخيصه، وتحققه في ذاته، وتمييزه عن غيره. فمفهوم الهوية يشكل وعاء الضمير الجمعيّ لأي تكتل بشري، ومحتوى هذا الضمير في ذات الآن، بما يشمله من قيم وعادات ومقومات، تكيف وعي الجماعة وإرادتها في الوجود والحياة داخل نطاق الحفاظ على كيانها.(الجراري، ١٩٨٨، ص: ٢٢).

وفي المعاجم الغربية يحدد قاموس أكسفورد الهوية بوصفها «حالة الكينونة المتطابقة بإحكام، والمتماثلة إلى حدِّ التطابق التام، أو التشابه المطلق». أمّا معجم روبير فيحدد الهوية «باعتبارها الميزة الثابتة في الذات»، ويختزن هذا التحديد معنيين يعمل على توضيحهما معجم المفاهيم الفلسفية لفولتير على الشكل التالي: «إنّها ميزة ما هو متماثل، سواء تعلق الأمر بعلاقة الاستمرارية التي يقيمها فرد ما مع ذاته، أو من جهة العلاقات التي يقيمها مع الوقائع على اختلاف أشكالها». (Coulson,1979,p.418)

الهوية الفلسطينية

يتميز مفهوم الهوية الوطنية عن غيره من مفاهيم الانتماء والولاء المختلفة والكثيرة، في أنّه حالة سياسية وإرادية خالصة، تتسم بطبيعتها الجماعية حصراً، وتقوم على الاتفاق- وعن وعي تام- بين سكان إقليم معين، على العيش معاً في مجتمع سياسيّ يتمتع بالسيادة الكاملة. في ظل الدولة العثمانية، لم تكن ثمة حاجة لفكرة الهويّة الوطنيّة؛ فقد كان معظم سكان الأقاليم العربية- ومنها فلسطين- يعرّفون أنفسهم بأنّهم مسلمون. مع التحولات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسية، بدأت شعوب المنطقة تتطلع إلى إعادة بناء شخصيتها الوطنية. في سياق ذلك تشكلت متصرفيّة القدس عام ١٨٧١؛ لتوفر المقدمات الموضوعيّة لتبلور مفهوم هوية وطنية فلسطينية.(حجاوي، ٢٠٠١)

ولكن ما يجب أن ندركه، أنّ بحثنا في الهوية الفلسطينية ليس من باب التشكيك في وجودها، كما يقول العديد في طرحهم للسؤال من أنا؟، وهل الهوية الفلسطينية موجودة فعلا؟، ثم يقومون بالتشكيك في أصلها، كما يحاولون التفرقة بين الفلسطينيين على أساس جغرافي؛ ما بين فلسطيني عام ١٩٤٨م، و١٩٦٧م، والقدس والشتات، أو بين عائد ومقيم ولاجئ، أو بين فلاح ومدنيّ ومخيم، أو بين مسلم ومسيحيّ؛ وذلك لزيادة تشتت الفلسطينيّ. فما يقوم به الاحتلال الصهيوني من ترسيخ لوجوده على أرض الواقع بالاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي بحكم القوة، وإزالة كلّ ما يتعلق بمقومات الهوية الفلسطينية وخصائصها من تاريخ وتراث وفلكلور ولغة ودين، بفرض الأنظمة القانونيّة؛ ليثبت وجوده عبر التاريخ لهو مدعاة لدق ناقوس الخطر من قبل كل فئات مجتمعنا، ولندرك أن ليس الهوية فقط في خطر بل المجمل الفلسطيني.

ومن خلال كل ذلك؛ تتمثل خصوصية الهوية الفلسطينية في أن تبلورها ارتبط بمواجهة نكبة تعرض لها الشعب من غزو أجنبي؛استهدفهم في وجودهم الثقافيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ والسياسيّ والحضاري والإنسانيّ بشكل عام. وعليه، يصح القول أنّ هذه الهوية تشكلت في خضم صراع مرير خاضه هذا الشعب لإثبات وجودة في هذه المعركة القاسية وغير المتكافئة، مما جعل المقاومة- في طور تشكل الهوية الوطنية الفلسطينية- إطارا ناظما لها. وأكثر من ذلك، يمكن القول إنّ استمرار الصراع دون تمكن الشعب الفلسطيني من تحقيق حقوقه الوطنية لا يزال يجعل من المقاومة شرطاً لازماً لوطنية الهوية، وذلك على نحو يختلف عن المعنى المعروف للهوية الوطنية القومية لدى الشعوب والأمم الأخرى، والذي لا يرتبط بالضرورة بمفهوم المقاومة. وتبرز هاتان الخاصتان:(الإطار الناظم للهوية، وشرط الوطنية) في أنّهما لا زالتا تفعلان فعلهما صعودا ونزولا منذ زرع أول «مستوطنة» يهودية عام ١٨٨٢م، ومروراً بثوراتها المعروفة في النصف الأول من القرن العشرين، وانتهاء بأهم إنجاز للثورة الفلسطينية المعاصرة في ستينيات القرن العشرين، وهي الثورة التي أكدت الوجود الواقعيّ لشعبنا في مواجهة المشروع الصهيوني الإمبريالي الدولي لتجعل من فلسطين أرضاً بلا شعب؛ ليتم تسليمها لشعب افتراضيّ ليس له أرض، ولذلك كانت أهم صفة للشعب الفلسطيني هي «عبقرية البقاء»؛ وهذا ما جعل ياسر عرفات يطلق على الشعب الفلسطيني «طائر الفينيق» الذي كلما مات وأصبح رماداً، عاد وقام وحلق في الفضاء من جديد. (دراج، ٢٠٠٨، ص:٤٠)

وإذا ما نظرنا إلى هوية الفلسطيني، بالمعنى المتعارف عليه بين البشر، فهي غير قائمة، كانت موجودة و«سرقت»، بسبب الاحتلال المتكرر على الأرض الفلسطينية من عثمانية وبريطانية، ووصاية كل من مصر والأردن على أجزاء من الأرض وأخيرا الاحتلال الصهيوني الأعنف، لذا على الفلسطيني أن يبحث عنها ويجدها. أي أنّ هوية الفلسطينيّ الحقيقية تتمثّل- أولاً وأخيراً- في استعادة هويته المسروقة، ولن يشفع له موروثه العربي في التعويض عن هويته، ولن تساعده لغته العربية، فالهوية الفلسطينية ما كان يمكن أن يحتاجها الشعب الفلسطيني الحامل لهوية عربية إسلامية تاريخية لولا الهجمة الصهيونية الاستيطانيّة الاحتلاليّة، التي استدعت مثل هذه الهوية لإنقاذ الشعب الفلسطيني، وإنقاذ الأمة العربية.

مستويات تشكيل الهوية

تتشكل الهوية بسبب تقاطع عوامل النضج الاجتماعيّ الفيزيولوجيّ، وقد استخدم (Marcia,1966) مفهوم «اريكسون Erikson» لأبعاد الهوية، ووضع أربعة مستويات، يكون الأفراد في أحد حالات الهوية من الأقل نموا إلى الأكثر تقدماً:

- **تحقيق الهوية Identity Achievement**: تشير إلى حدة الفرد لكل من أزمة هوية الأنا Ego Identity Crisis والالتزام Commitment بما يتم الوصول إليه من خيارات.
- **تعليق الهوية Identity Moratorium**: تشير إلى استمرارية خبرة الفرد للازمة دون الوصول إلى حلول مرضية لها، ودون تحقيق الالتزام بما يتم اختياره.
- **انغلاق الهوية Identity Foreclosure**: تشير إلى غياب أزمة هوية الأنا، مع إظهار التزام الفرد بما حدد له من أهداف وأدوار.
- **تشتت الهوية Identity Diffusion**: تشير إلى غياب كل من أزمة هوية الأنا، والالتزام في الوقت نفسه، إذ لا يستشعر الفرد حاجة للبحث عن معنى لحياته أو أهدافه، كما لا يبدي التزاما أو رضا عن أي من أدواره العرضية التي فرضتها الصدفة.

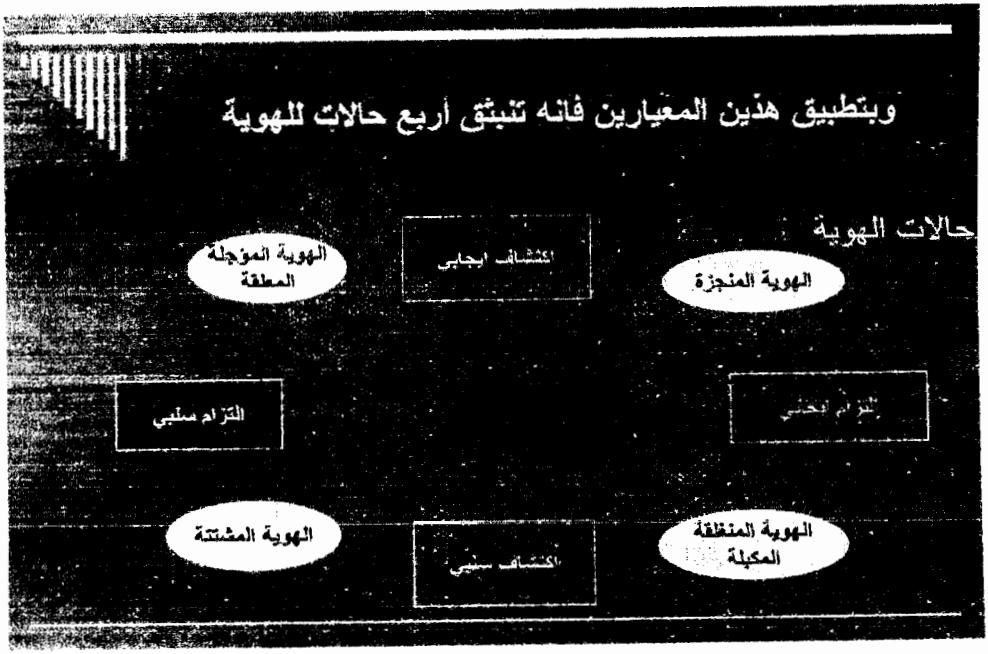

شكل (أ): حالات الهوية الناجمة عن تطبيق مبدئي الاكتشاف والالتزام (مارسيا)

تبدأ الهوية بالنمو والتطور خلال التاريخ الشخصي للفرد بما يتوافر له من « تدريبات أساسية لضبط السلوك، واتباع الحاجات وفقاً لتحديدات اللغة والعادات والمعايير والأدوار، في إطار المنظومة الثقافية للمجتمع، وهذه الالتزامات تفرضها المؤسسات الاجتماعيّة على الفرد، وعليه إيجاد حلول لها بطريقة إيجابية». (أبو جادو، ١٩٩٨، ص:٢٠، ٨٧)

وتظهر المفاهيم التربوية أنّ تشكيل الهوية المثالي يتم من خلال المرور بالطقوس الغنية التي تقدم منظوراً مفيداً؛ لتفحص تحولات الهوية أثناء مرحلة البلوغ، وتوضيح التآلف بين السيكولوجيّ والاجتماعيّ، والتي توصل المراهقين إلى عالم ما وراء الطبيعة المتعلقة بالنوع الاجتماعيّ لهم، والتي يتم اكتسابها من الثقافة .(Mrakstorm,& Alejandro,2003,pp399-425)

وبهذا يسهم المجتمع في «تطوير الأنا ومساعدة الأفراد؛ كي يجدوا الأدوار المناسبة داخل النظام الثقافي الذي يواجه الفرد دائما بقيم مضادة؛ لأنّ التأثيرات الاجتماعية ليست دائما نافعة، والقيم التي يؤكدها المجتمع تختلف بين الثقافات، فالثقافة التي تشهد تصارعاً تؤثر كثيراً في ضعف تكوين الهوية».(عبدالرحمن، ٢٠٠١، ص: ١٥٩)

لذا يمثل تشكيل هوية الأنا أزمة النمو الاجتماعي في المراهقة، وقد اعتبرها اريكسون «مرحلة تحول وعلاقة انتقال من الطفولة إلى الرشد، تتميز بوجود صراعات وقلق لدى المراهق من أجل تحقيق مجموعة من المطالب والتحديات من أبرزها الاستقلالية والتفرد». (Hagedron,1983,p7)، وهذه التحديات تسبب أزمة نمائية تستمر حتى تحقيق مطالب الرشد.

وتلخيصاً لما كتب، بدأت عملية تشكيل الهوية للفلسطينيين مع تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، وقيام المؤسسات الرسمية والشعبية، والتي- على الرغم من ضعفها- أسهمت مساهمة فاعلة في تثبيت الهوية الفلسطينية، ولم يغير قيام السلطة الفلسطينية من هذه الحقيقة، لكن تدهور الأمر خلال السنوات اللاحقة بسبب السياسات الاحتلالية إلى الحد الذي تمزقت فيه هذه الهوية إلى هويات جزئية. وساعد صعود حركة «حماس» والتي طرحت إشكالية أخرى تتعلق بالمكون الإسلامي للهوية الفلسطينية، وإبرازه على حساب المكونات الأخرى، وهو ما يعني أنّ الهوية الفلسطينية لا تزال أبعد عن النضج والاكتمال. وقد كان لفشل السلطة الوطنية أثر في ذلك لأسباب خارجية، أهمها: ممارسات الاحتلال، وقوى العولمة الحليفة. لذا فالمتابع للسياسة الإسرائيلية في حربها ضد الشعب الفلسطيني، يلمس أنّها تعمل على جبهتين: عسكرية؛ لاحتلال الأرض، وسياسية ثقافية؛ لهزم ذاكرة الإنسان الفلسطيني وتشويه تاريخ القضية؛ ليصبح الشعب الفلسطيني شعباً بلا تاريخ، وبالتالي بلا هوية. كما أنّ الفساد، وسوء الإدارة، والتعسف في استخدام السلطة، والفردية، وعجزها عن ترسيخ قيم الديموقراطية والمواطنة وسيادة القانون؛ أدى ذلك كله إلى زعزعة شعور المواطن بالانتماء إلى الوطن والشعب، وتعززت حالة العجز، والتدهور، وسيادة ثقافة التعصب والتطرف والعنف في التفكير والممارسة.

يعد مصطلح أزمة الهوية: من المصطلحات النفسية المهمة التي تكاد تكون قد أشبعت دراسة وبحثاً من قبل الباحثين النفسانيين والاجتماعيين، فهي مرتبطة بفقدان المرجعيات، ومختلف الانتماءات: العائلة، الطبقة، الأمة، الجماعة، التي كانت تسمح للأفراد بتفعيل هوياتهم داخل المجتمع، ولم تعد حاسمة، وتراجع دورها بشكل كبير، وهكذا أصبح العالم يعيش عصر الإنهاك الفعلي للأنظمة الكبرى، والنظريات والإطارات المفاهيمية الشمولية، وتفتت المرجعيات المنتجة للمعنى. فالتحولات الكبرى والجذرية التي تعيشها الإنسانية

ولّدت لدى الإنسان شعوراً بالاضطراب، والقلق، والتخوف من فقدان الهوية، لكن غالبية المجتمعات ترفض الشعور بأنّ هوياتها في أزمة، والجماعات البشرية أصبحت تنازع إلى العودة إلى هويات بسيطة يمكن تعرف عناصرها بسهولة، واعتناقها بثقة غير قابلة للنقاش، وهذا ما سمّي « الشعور الوهمي بامتلاء الهوية». (سعدي، ٢٠١٠، ص: ٨٢)

فأزمة الهوية Identity Crisis تعد نتاج لفشل ينطوي على الإحساس بالاغتراب، وانعدام الهدف، واضطراب الشخصية، وهو أيضا ما يتفق مع ما ذكره اريكسون من أن لفقدان الهوية أحياناً، واضطرابها، وأزمتها أحيانا أخرى، أثر واضح على شعور الفرد بالعزلة والاغتراب، وينعكس ذلك بالتالي على صحة الفرد النفسية، من انحلال للشخصية، وصراع للقيم، وسوء التوافق. (Erikson, 1968,p.11)

لكن ما نلاحظه من أزمة للهوية لا يكون عند المرأة فقط، بل عند كل فئات مجتمعنا العربي وخصوصا المغتربين منهم، فالغالبية منهم قد فقد هويته، ويعيش الآن أزمة هوية حقيقية بين من أنا، ومن أكون؟ نعم إنّ الغالبية الآن تعيش هذا الواقع، ويا ليتها كانت مقتصرة على الفتية أو المراهقين، بل الطامة الكبرى أننا نجد هذه الأزمة- الآن- عند الراشدين، فهؤلاء يعانون أكثر من أبنائهم، بل إنّ سبب معاناة الأبناء من أزمة الهوية هو الآباء؛ لأنّهم - أي الآباء - هم أنفسهم قد فقدوا هويتهم، وضاعت عليهم -هم أنفسهم- قبل أبنائهم، فنجدهم مرة متدينين يقومون بتعاليم الدين الإسلامي على سبيل المثال، والعادات العربية، والقيم والمثل، وفي موقف أخر- قريبٍ منه جداً - نراهم بعيدين كل البعد، بل ويدعون ويعلنون بكل صراحة أنّ سبب تخلفنا وجهلنا وما آل إليه حالنا هو هذه التعاليم الدينية والتقاليد الفانية البالية !! لا يتمتع هؤلاء بازدواجية الشخصية بل هو فاقد للهوية، فمن جهة يحاول أن يتعلم ويقلد الآخرين من عرب وغربيين، ويحاول إشباع دوافعه وغرائزه المكبوتة، ومن جهة أخرى يقف كحاله على ما تربى وعاش عليه لفترة طويلة من تعاليم وقيم، ويا له من صراع أفقده هويته، فهو يريد ولا يريد، وبدلا من تحديد خط محدد، وهدف معين للسير فيه، نجده قد ضل طريقه، وضاع هو نفسه بين من أنا، ومن أكون، وماذا أريد؟

وهذا يظهر تفكك المجتمعات العربية وضعفها وتخلفها، لدرجة أنّها لم تعد تتخذ قراراً واحداً فيه اتفاق إلا على عدم الاتفاق؛ مما جعلهم مطمعاً للآخرين، ولم يعد لهم تأثير يذكر على الساحة الدولية، وهذا ما نراه واضحاً في كثير من القضايا التي تهم العرب والمسلمين، ومن أبرز

هذه القضايا: قضية فلسطين، الحصار والعدوان المستمران على الفلسطينيين، دون أن يتحرك العرب أو الأمم المتحدة، لا لشيء، إلا لأنّ العرب لا وزن لهم على الساحة الدولية، ولذلك لابد من ملاحظة أنّ سؤال الهوية يطرح نفسه بشدة مع النقلة النوعية للمجتمع الإنساني صوب المعلومات والمعرفة.(قرم، ٢٠٠٣، ص: ٣٠-٣٤)

مراحل تطور العلاقة بين اليساريات والمتدينات:

قدمت السلطة الوطنية الفلسطينية صورة متناقضة للنساء الفلسطينيات، ولحركتهن إبان الانتداب، فمن ناحية، كان ينظر للنساء على أنهن «دعاة المعاصرة»، وعناصر التمدن للشعب المستقل الذي طال انتظاره، وقد مكن هذا الحركة النسوية أن تنمو وتصبح بادية للعيان، ومن ناحية أخرى، كان ينظر للنساء على أنّهن رمز «أصالة شعبهن»، ورموز الأنماط الاجتماعية التاريخية، وهذا قائم على مبدأ التناقض المتأصل في التفكير الوطني لحصر المرأة تحت وصاية الذكور من أقربائهن.(Chatterjee,1993;83)

وبدأ الدور النضالي للحركة النسائية بالتراجع بعد النكبة، إذ اقتصر على الجانب الاجتماعي الخيري، مع وجود هامش ضيق لممارسة دور سياسي سطحي، هذه الحالة يمكن تعليلها بعوامل شتى منها: ظروف الشتات واللجوء، والتي أثرت على مجمل الحركة الوطنية الفلسطينية التي وجدت نفسها أمام التكوينات السياسية لدول الجوار العربي، وبخاصة التيارين القومي والشيوعي، ولاحقا الإسلامي، مما أضعف- مؤقتا- الهوية الوطنية الفلسطينية على الصعيد السياسي، وهمش -إلى حد ما- البعد النسائي في العمل السياسي، إذ أنّ هذه التيارات السياسية لم تشكل رؤية خاصة بالمرأة.

وبعد هزيمة حزيران ١٩٦٧، قام الاحتلال بالمحافظة على مجمل العادات والتقاليد الاجتماعية التي تحطّ من قيمة المرأة وتمنع تحرّرها، لكنّ قوة انتشار حركات المقاومة الفلسطينية وتأثيرها، أسهمت - بصورة ملموسة- في كسر الطبيعة المحافظة الرجعية للعديد من النساء اللواتي التحقن في صفوف المقاومة عموماً، وفي فصائل وأحزاب اليسار خصوصاً، وكان للانتفاضة الأولى ١٩٨٧ دور هام في تطوير دور المرأة السياسي والاجتماعي، حيث أتاحت مساحة واسعة لها في المشاركة في النضال ضد الاحتلال حتى عام ١٩٩٤، حيث بدأ مسار الانتفاضة في التراجع لحساب عملية التفاوض وصولاً إلى أوسلو ١٩٩٣، ثم قيام السلطة

الفلسطينية عام ١٩٩٤، التي أسهمت بدورها في بعض الجوانب التطورية الخاصة بالمرأة عبر عدد من الأنظمة والقوانين، ولكن بالرغم من ذلك، بقيت أسباب العنف المسلط على النساء قائمة بسبب بقاء البنى الاقتصادية الاجتماعية والعائلية التقليدية التي قامت السلطة بتغذيتها. (الصوراني، ٢٠١٠)

وقد يكون لصعود الحركة الإسلامية في الأرض المحتلة، وخاصة في سنوات الانتفاضة، أثر في تراجع عملية التحرر الاجتماعي بين النساء. تجلت بعض مظاهره في المحافظة على السلوك العام، وخاصة لدى النساء اللواتي ارتدين ملابس محافظة، ففي قطاع غزة مثلا، كان من الصعب مشاهدة امرأة في الشارع أو مكان عام لا تضع غطاء على رأسها، وقد كان الوضع أقل محافظة في الضفة الغربية التي تعرف قدرا أكبر من التعددية الاجتماعية والثقافية والدينية، وذات الظروف الاقتصادية الأفضل. فعدم اختلاف مجتمعنا عن غيره من المجتمعات في العالم، بتعرضه لتأثير ظهور حركات سياسية دينية لها رؤية محددة للأسس التي ينبغي أن يقوم عليها المجتمع ككل، والتي بالضرورة تمس المرأة، ومنها؛ صعود حركة «حماس» التي تتبنى أسس للعلاقات والقيم الثقافية عن المرأة التي تتسم بالتقليدية، وتقوم على انتقاء بعض التفسيرات السلفية لبعض الأصول الدينية والتراثية.

يظهر أن مجتمعنا الفلسطيني - كما هو حال المجتمع العربي- مجتمع غير متبلور، أو في حالة سيولة طبقية، متخلف تابع مشوه، يجدد التخلف في إطار العلاقات الرأسمالية التابعة، الرثة، التي تُعيد إنتاج النظام الأبوي، ونظام القهر والاستغلال الطبقي الذي يحمل في طياته أبشع مظاهر الاضطهاد والاستغلال للمرأة، من حيث عدم مساواتها في البيت أو المدرسة مع إخوانها من الذكور، أو في العلاقة مع زوجها، حيث يتحدد وجودها وهويتها الاجتماعية، عبر شطب وجودها المستقل أو المتميز، ويتم التعامل معها بكونها زوجة فلان، والأمر كذلك مع والدها أو ابنها، حيث يقال بأنّها بنت فلان أو أم فلان (صوراني، ٢٠١٠). كل هذه الممارسات جعلت المرأة -في بلادنا- محكومة بشخصية الرجل، ومندمجة في ذاته أو شخصه؛ مما أدى إلى فقدان الأغلبية الساحقة من النساء القدرة على التعبير عن ذواتهن أو إراداتهن طالما بقيت أوضاع التخلف ومظاهره قائمة، وقابلة للانتشار والتراكم والتجدد في ظل نظام طبقي تابع، لا يلغي إرادة المرأة ودورها فحسب، بل يلغي أيضاً إرادة الرجل ويجعل منه عبداً لذلك النظام، الأمر الذي يشجعه أو يسوّغ له استعباد المرأة كنتيجة طبيعية لظروف

القهر والفقر والتخلف من ناحية، وكنتيجة أيضاً لفقدان المرأة قدرتها أو فرصتها على تحقيق استقلالها الاقتصادي ومن ثم الاجتماعي من ناحية ثانية. وفي كل الأحوال، فإنّ مظاهر الفقر والبطالة التي تنتشر بصورة متزايدة في بلادنا؛ تدفع إلى تزايد حدة تدهور أوضاع المرأة، بحيث تصبح وعاءاً يُفَرِّغ فيه الرجل كل أشكال الاضطهاد والظلم الطبقي الذي يتعرض له، بحيث يمكن القول بحقّ إنّ المرأة عندنا تتعرض لكل أشكال الاستغلال والظلم والاضطهاد المجتمعي والطبقي والعائلي، ويمكن وصفها فعلاً بأنها مضطهدة، خاصة مع تفاقم أوضاع الهزيمة والإفقار، والانتشار غير المسبوق للتيارات الدينية، أو ظاهرة الإسلام السياسي التي لم يكن ممكناً ظهورها بهذا الاتساع، لولا تعمق مظاهر التبعية والتخلف والخضوع عبر الأنظمة الحاكمة، التي وفرت -عبر استبدادها وإفقار شعوبها- كافة الفرص والظروف الملائمة لانتشار التيارات الأصولية الرجعية.

ما أسباب تفاقم أزمة الهوية للمرأة الفلسطينية

ظهرت ازدواجية في الهوية الثقافية في المجتمع الذكوري العربي، نتيجة لاستمرار تأثير فكر الحداثة الغربي على النظم الاجتماعية العربية التقليدية، وهذا انعكس على شخصية الفرد والجماعة والهوية بصورة خاصة، فما بين رغبة الذكور في العيش على الطريقة الغربية، لا تزال الثقافة التقليدية تشدهم لاستخدام النصوص الدينية لتأكيد سيطرتهم. وقد تجاوزت الثقافة الغربية التأثير غير المباشر لها إلى تأثيرات مباشرة في فترة الاستعمار، لا سيما على الفكر النسوي العربي، فقد أدت السياسات الغربية الهادفة لتغيير الثقافة المحلية وتغريبها، وتبرير وجود الاستعمار بالواقع الاجتماعي المتخلف، إلى وجود تيارات عربية ترفض الفكر النسوي التحرري، باتهامه بأنّه يتساوق مع التوجهات الاستعمارية، في الوقت الذي كان فيه الفكر النسوي التحرري قد بدا يولد من رحم مشاركة النساء العربيات في مقاومة الاستعمار. (أبولغد، ١٩٩٩)

ولم يكن هناك اختلاف كبير بين الحالة العامة للمرأة الفلسطينية والمرأة العربية، سوى المسالة الاجتماعية وقضايا تمكين المرأة والنهوض بها في ظل الاحتلال، وظلت قضاياها رهينة للمسالة الوطنية، أي دونها ترتيباً من حيث سلم الأولويات، فرغم ظهور العديد من الحركات والجمعيات النسائية منذ سنوات الثمانينات في فلسطين، إلا أنّ وجود الاحتلال انعكس سلباً

على نظرة الجمهور الفلسطيني لهذه المؤسسات، خاصة وأنّها ممولة خارجيا، مما انعكس بدوره على خطاب هذه الحركات والجمعيات. ولكن مشاركة المرأة الفلسطينية في حركات المقاومة، والحركات السياسية خاصة خلال انتفاضة الأقصى، أبرز منهن المقاومات والاستشهاديات إضافة إلى التحسن في مستوى تعليمهن الذي ثبّت وضعهن، وزادت مشاركتهن في العمل والحياة العامة، وأضفى على مطالبهن شرعية في المجتمع. فلم تعد المرأة الفلسطينية حبيسة المنزل كما كان في السابق، بل خرجت للعمل في عدة ميادين، ودخلت إلى الحياة السياسية في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأخيرة بكثافة. (عكاشة، ٢٠٠٨، ص: ٢١-٢٢)

لكنها؛ لم تكن واعية لذاتها ولحقوقها الذاتية «الحركة النسوية الفلسطينية»، ويعبر عن هذا بعض مقولات النساء الفلسطينيات من هذا الجيل، فقد كان من الصعب عليهن أن يفكرن في المطالبة بحقوقهن من الرجال في وقت لم يكن للرجال فيه أية حقوق. ومع أنّ القيادة النسوية الفلسطينية تشربت تعاليمها بالأفكار الغربية التي ركزت على قيم معينة مثل الديمقراطية التمثيلية، والمواطنة باعتبارها تقاليد عالية، إلا أنّ القيادة النسوية عجزت عن إجراء تحليل لكيفية تداخل هذه المفاهيم بالنشاط السياسي الفلسطيني، فعملهن النسوي الوطني كان أصلا متحديا للأفكار الأبوية، وهذه الازدواجية- كما أدركها بعض الباحثين في العالم الثالث- تدل على أنّ النساء اللواتي يعشن في ظل الهيمنة الامبريالية والاستعمارية لا يقمن بتعريف أنفسهن استنادا إلى جنسهن فحسب، وإنّما من خلال منطق المعارضة لأطر السيطرة الاستعمارية.(جاد، ١٩٩٩، ص:٣٠)

لذا يعد تراجع دور الحركة النسائية كحركة ديمقراطية اجتماعية مطلبية في فلسطين، هو انعكاس مباشر عن تراجع دور أحزاب التيار الديمقراطي- بصورة خاصة- في تفعيل القضايا والمطالب الوطنية الديمقراطية للمرأة، وإذا كان لهذا التراجع أسبابه الموضوعية والذاتية، إلا أنّه شكّل غطاء أو ذريعة لانتقال العديد من الكوادر النسائية نحو العمل في المنظمات والمؤسسات الأجنبية غير الحكومية، التي انتشرت بصورة كبيرة في مرحلة ما بعد أوسلو؛ لاستيعاب هذه الكوادر من النساء والرجال، وإسهامها في خلق المناخات والمغريات المادية التي أدت إلى فك ارتباط هذه الكوادر بأحزابها، وتحويل معظم النشاطات النسائية والمجتمعية الأخرى وتمركزها في هذه المنظمات، بعيداً عن إطار العمل السياسي ودوره في العمل الجماهيري المنظم.(الصوراني، ٢٠٠١)

ونظراً لأن العوامل الدافعة باتجاه دور قيادي للمرأة العربية تعد عوامل خارجية، تتجسد في السياسات الغربية الرسمية التي تستهدف تعزيز الديمقراطية، وتمكين المرأة في إطارها، وحركة العولمة وما يصاحبها من تأثير لعملية التجانس الثقافي العالمي المستمرة، والانتشار المتسارع لأنماط الحياة الغربية المهيمنة على حركة العولمة، وتأثير الصورة النمطية للمرأة الغربية التي تبدو لنا وكأنها تمارس دورها القيادي في الدولة والمجتمع جنبا إلى جنب مع الرجل، وعوامل أخرى داخلية محلية النشأة والجذور، مثل نشاط الحركة النسوية، ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالمرأة، والتوجهات الفردية للنساء المدركات لحقوقهن السياسية، والمتسلحات بالمؤهلات الضرورية التي تؤهلهن للمشاركة السياسية. وفي مقابل هذه العوامل الدافعة باتجاه دور متقدم للنساء، فإنّ مفاعيل الإغلاق والتقوقع في الثقافة الاجتماعية التقليدية المحلية، واستمرار تأثير الأنماط التقليدية لتقسيم الأدوار ما بين الرجل والمرأة لا يزال يغذي الموروث الثقافي التقليدي الذي يعيق ويحد من تقدم المرأة إلى المراكز القيادية في المجتمع العربي، مما يضع المرأة العربية - والمجتمع العربي ككل- في حالة صراع ما بين الثقافة المحلية المعيقة، والعوامل الدافعة الأخرى.(شبيطه، ٢٠١١، ص:١١٥)

واعتباراً لذلك؛ فإنّ المرأة الفلسطينية خرجت عن القاعدة العربية، والذي ساعدها في ذلك الظروف السياسية والوطنية، فالدخول النسوي من بوابة العمل الوطني وفر لها مناخات إيجابية للمشاركة الواسعة، فمنذ وقوع فلسطين تحت الانتداب البريطاني الذي خلف الإمبراطورية العثمانية التي أسهمت في تراجع المفاهيم الاجتماعية، وانتشار المفاهيم التقليدية البالية وترسخها، ومن ثم وقوع فلسطين تحت الاحتلال الإسرائيلي، وخوض الشعب الفلسطيني صراعاً ضارياً معه، ولا يزال مستمراً منذ حوالي قرن من الزمان، جعل الحركة النسائية تنشأ في ظل ظروف وطنية معقدة، لتكون جزءا عضوياً أصيلا من معركة التحرر الوطني التي يخوضها الشعب الفلسطيني. وعليه، جاءت فكرة المشاركة النسائية كفكرة أصيلة، فوتت فرصة اتهامها بالاستيراد أو التغريب، فقد جاءت ولادتها طبيعية باعتبارها جزءاً من العمل العام- أي خارج البيت- لخدمة أهداف مجتمعية عامة، وهو ما أسهم في نجاحها، وقدرتها على ربط التحرر الاجتماعي بمشاركتها الوطنية العامة.(هندية ماني، ١٩٩٩، ص:١٥٦)

وفي ضوء إدراك الخصوصية الفلسطينية، وفي ظل طرحنا للأسئلة عن ماهية البرامج التي يمكن تطبيقها، لابد من الاعتراف بحقيقة أنّه لا يمكن أن نراهن على الوحدة بين النساء، فهذه

المراهنة- إن وقعت- فإنما تدل على عدم سعة التفكير، فكلنا يعرف أنّه يوجد إلى جانب الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية -الذي ينضوي تحت مظلة م.ت.ف- قوى نسائية جديدة، وخصوصا الحركة الإسلامية النسوية الفلسطينية التي اخترقت الكثير من البنى المجتمعية الفلسطينية. (عبدالهادي، ١٩٩٩، ص: ٧٥)

الأصولية واليسارية الاختلاف والاتفاق

عندما يقوم الصراع بين دائرتين معرفيتين، تطرح كل دائرة أفكاراً ونظريات تختلف بشكل كامل عما تطرحه الدائرة الأخرى، وتربي كل دائرة أفراداً لهم رؤى وأفكار وتصورات خاصة، وعندما تتأطر كل دائرة في إطارها الجغرافي الخاص لا تبدو هناك أي مشكلة، ولكن الأمر يختلف عندما تحاول تجاوز حدودها الجغرافية، حيث ينشأ الصراع والاصطدام بين أفكار كل دائرة، ويستخدم مفكرو كل طرف وعلماؤه طاقاتهم الفكرية والسياسية في هذا الصراع، ليخرج بذلك التصادم من حالته النظرية إلى حالته الاجتماعية والسياسية، وتؤدي هذه الصراعات أحيانا إلى نمو الفكر وظهور أفكار ومدارس فكرية متفوقة، وقد تؤدي أحيانا إلى تضييق مساحة الفكر والتباحث، فيعتبر كل تيار أفكاره هي الراجحة ويستخدمها كسيف ضد الطرف الآخر، ولكن لو يتعامل أصحاب الأفكار بتواضع مع أفكارهم، وبرحابة صدر مع الأفكار الأخرى، تكون هناك فرصة مناسبة لبحث الأفكار وتبادلها، وسيكون كل فكر قادراً - في دائرته الجغرافية- على كسب عناصر جديدة من الفكر المقابل، وعلى تصحيح أخطائها. غير أنّ هذه الحركة التكاملية في الدائرة المعرفية الواحدة لا تجري إلا إذا كانت التيارات الفكرية تملك القدرة على هذه الحركة، ولديها القدرة على تقبل الرأي والرأي الآخر.(القدوسي، ٢٠٠٨، ص: ٩)

لذا فإنّ تشعب الفكر السياسي الفلسطيني- فترة الانتداب البريطاني- إلى ثلاثة تيارات رئيسية: تيار الوطنية القطرية، وتيار القومية العربية، وتيار الشيوعية الأممية، أدى إلى وصف الحدود الفاصلة بين التيارين الأول والثاني بالضعف، والظهور أحيانا أخرى، وكان الدعم الجماهيري لهما يتباين من حين إلى آخر. أما التيار الثالث الشيوعي، فبقي مستقلاً ومعزولاً عن التيارين السابقين وينقصه الدعم الشعبي في الأوساط العربية؛ وذلك بفعل نشأته من بين صفوف المهاجرين اليهود اليساريين. لذا بقي ضعيف الشعبية حتى بعد أن تطور لما سمّي بـ «عصبة التحرر الوطني» ذات الأكثرية العربية.(القلقيلي وأبو غوش، ٢٠١٢، ص: ٢١)

ونظراً لتراجع الحركة القومية العربية، وتمثلها بأزمة اليسار المتفاقمة، وضع المجتمع تحت رهان بين خيارين: الأول الديمقراطي، والثاني الإسلامي تحت شعار(الإسلام هو الحل)، فالمرجعية الفكرية هي لغالبية تيارات الإسلام السياسي المتمثل بالفكر الديني(قرآن وسنة واجتهادات السلف الصالح)، والأمة هي الأمة الإسلامية، والهوية هي الهوية الإسلامية، والدولة هي دولة الخلافة الراشدة. وأصبحت الثنائية التي تشغل الحقل السياسي والإسلامي اليوم هي الإسلامي والوطني، واستقطاب المنتمين لكلا التيارين لا يستطيع أن يخفي الخلافات داخل كل تيار، وهي خلافات قد تكون أوسع مما هي بين التيارين وبعضهما البعض.(أبراش، ٢٠٠٧، ص:١٣-١٨)

لذا رفض الفلسطينيين اعتناق فكرة الدولة القومية الوطنية مبكراً، على النحو الذي فعله اللبنانيون والمصريون على سبيل المثال؛ وذلك بفعل الثقافة السائدة والمتمثلة بالثقافة الإسلامية المتمسكة بإطار الدولة العثمانية الإسلامية، أو الدولة العربية الإسلامية الواحدة في سياق ثورة الشريف حسين، حيث كانت الأصوات الداعية إلى ثقافة فلسطينية وإلى فلسطينية الفكر السياسي قليلة وضئيلة التأثير.(ابو عمرو، ١٩٩٥، ص: ١٤٦-١٤٩)

لذا تعد التجربة والممارسة هما المعيار الحقيقي لاختبار هذه الحركات، إذ باتت الحياة تقدم لنا مجموعة من التجارب التي تتراوح بين تجربة الحكم في السودان، وبين النموذج الإيراني أو نموذج حكم طالبان، والنموذجين التركي والماليزي. وما بين جميع هذه النماذج صار المجتمع العربي مقبلاً على تجارب جديدة، في ظل صعود تيارات الإسلام السياسي إلى الحكم في بعض الدول العربية التي نجحت فيها هذه التيارات عبر انتخابات ديمقراطية. بدأت مظاهر الصحوة الإسلامية في فلسطين بالظهور في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن الماضي، تمثل ذلك على المستوى السياسي بإعادة تفعيل حركة الإخوان المسلمين، وتشكيل ما سمي بالكتل الإسلامية في الجامعات الفلسطينية الناشئة، وكذلك تأسيس حركات سياسية جديدة مثل حركة الجهاد الإسلامي التي تشكلت في بداية الثمانينيات، وحركة حماس المنبثقة عن الإخوان المسلمين في أواخر ١٩٨٧م.

في تلك البدايات كانت مظاهر التدين الشعبي هي الأبرز رغم ظهور تلك الحركات السياسية، فتنظيميا كانت الحركات السياسية الفلسطينية التي توصف بالعلمانية هي الأكثر بروزاً والأكثر حضوراً، وكانت الصحوة الإسلامية تكاد تحصر مظاهرها في التدين الشعبي الذي يتحول في بعضه إلى الشكل السياسي الإيديولوجي للدين.(البرغوثي، ٢٠١٢، ص:١١)

مما جعل الهوية اليسارية ملتبسة للتنظيمات التي تعلن عن نفسها كتنظيمات يسارية من حيث خطابها، وممارساتها، ومواقفها السياسية والاجتماعية، فممارسة اليسار لدوره له استحقاقات برنامجية، وتنظيمية، وسياسية، وكفاحية. فاليسار اختزل دوره في محاولات الحفاظ على مواقع تمثيلية في مؤسسات منظمة التحرير، وفي الاتحادات العامة بغض النظر عن تأثير هذه المواقع.(هلال، ٢٠٠٩، ص:٤٨)

لذا فتحديد الهوية الفكرية المتجانسة لقوى اليسار يشكل المدخل باتجاه المساهمة في وحده اليسار، وعليه فإن هذه القاعدة يجب أن تتوسع لتشمل كافة القوى والفعاليات والأطر الاجتماعية والشخصيات المستقلة التي تؤمن بمفاهيم العلمانية والمواطنة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية؛ حتى يتم تشكيل التيار اليساري، والديمقراطي الواسع، القادر على تحقيق الفعل والتأثير بالمجتمع الفلسطيني في مواجهة القطبية الثنائية السائدة بالحالة الفلسطينية بين كل حركتي(فتح +حماس)، اللتين تعبران عن منهجين فكريين وسياسيين واجتماعيين مختلفين. فاليسار هو تيار فكري سياسي يتميز بتبنيه قضايا العدالة الاجتماعية والتعددية والعلمانية بمفهومها الأصيل، والمناهضة لكل أشكال التمييز، وتعظيم الحريات وحقوق الإنسان. (أبو رمضان، ٢٠٠٧)

وهناك من يربط ما بين اليسار والماركسية الشيوعية واللاسلطوية والاشتراكية، ويشدد على أنّ اليساري الثوري يجب أن يكون شيوعيا واشتراكيا يعادي الرأسمالية والليبرالية والامبريالية. أمّا بالنسبة لليسار الفلسطيني فهو يتبنى الماركسية اللينينية والذي يؤكد أنّه يسعى لإقامة دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية على أرض فلسطين، والتي يعيش مواطنوها بمساواة كاملة بدون تمييز في الحقوق والواجبات. (هلال، ٢٠٠٩، ص: ٤٣)

وما بين يسار ويمين، تمركزت المشكلة في النخب المنتمية حزبياً وفكرياً، وعدم استعدادها للتضحية، فخلفيتها، وأصولها الطبقية، أو مواقعها الرسمية في الحكم، تشدها نحو مصالحها الضيقة على حساب مصلحة الأمة، وحالها كحال الشخص المصاب الشيزوفرينيا « ازدواجية شخصية»، فكل نظام يُحمّل شريكه مسؤولية الفشل، متهما إياه بالتبعية للخارج، أو خضوعه لمحاور خارجية.(ابو عنزه، ٢٠١١، ص:٣)

ونظراً لهذه التناقضات المختلفة التي عانت منها الهوية الفلسطينية، والتي بدأت عملية تشكيلها مع تشكيل م.ت.ف، وقيام المؤسسات الرسمية والشعبية التي على الرغم من هشاشتها

وضعفها قد عززت مساراً ظل متذبذباً منذ عشرينات القرن الماضي، بين تيار يعمل على تأسيس مثل هذه الثقافة، وتيار يرفض ذلك ويدعو إلى الاندماج في محيط الثقافة العربية، وكان هذا التيار يدّعي بأنّه لا توجد ثقافة فلسطينية خاصة؛ لأن ثقافة الفلسطينيين هي جزء لا يتجزأ من الثقافة العربية العامة، ولم يغير نشوء السلطة الفلسطينية وتشكيل حقل سياسي جديد من هذه الحقيقة، بل تفاقم الأمر خلال سنوات، إلى الحد الذي تمزقت فيه هذه الهوية إلى هويات جزئية. ومع صعود حركة المقاومة الإسلامية «حماس» وطرحها إشكالية أخرى تتعلق بالمكون الإسلامي للهوية الفلسطينية، وإبرازه على حساب المكونات الأخرى، وهو ما يعني أنّ الهوية الفلسطينية لازالت أبعد عن النضج والاكتمال. (البديري، ١٩٩٥، ص:٨٨)

لذا فإن التطور الأبرز حدث بعد تأسيس السلطة الفلسطينية «اتفاقية أوسلو»، فنشاط الحركة النسوية الواضح رغبة في التأثير على سياسات تلك السلطة وتشريعاتها، وضع أمام حركة الإسلام السياسي «خطوط حمراء» لا يجب تجاوزها في علاقتها بالسلطة، من بينها عدم محاربة الثقافة الإسلامية، كنظام تعليم يقوم على أسس وطنية إسلامية، وأيضا قانون الأحوال شخصية الذي يقوم على الشريعة الإسلامية.(جرار، ١٩٩٤)

وبعد كل الأحداث والتطورات والتقسيمات التي مرت بها الهوية الفلسطينية، نراها تشهد منحى آخر تمثل في الظاهرة المسماة المدّ الأصولي أو الإسلام السياسي والتي هي من قضايا الساعة، وهذا واضح للعيان ولا يختلف اثنان عليه، حيث تفرض نفسها بأشكال متفاوتة الحدة ما بين بلد وآخر، وتأخذ تعبيرات، وتمارس سلوكيات قد تختلف في مظاهرها الخارجية، لكنّها تتفق في جوهرها وفي مرجعيتها العقلية والعقائدية التي تنهل منها، أو أنها تدّعي ذلك.

كيف تولد الصراع بين اليساريات والمتدينات في فلسطين وما نتج عنه:

إنّ كشف التناقض القائم في دولة ولدت بعد سنوات طويلة من الاستعمار، ولكنها لا يمكن أن تعطى مسمى «دولة ما بعد الاستعمار»، لأنه ما زال ماثلاً بشكل مفضوح في جميع نواحي الحياة الفلسطينية، فالتقسيم الجغرافي لأجزائها الممثلة بأراض عام ١٩٤٨م، وكذلك قطاع غزة، والضفة الغربية، والقدس، والشتات الفلسطيني ممثلا بمخيمات اللجوء في كل الدول العربية، أسهم بنشوء حركات نسائية تواجه مهمتين رئيسيتين في آن: الاستمرار في الكفاح الوطني، والمساهمة في بناء الدولة؛ للضغط عليها من أجل إحقاق حقوقها المدنية.(جاد، ٢٠٠٨، ص: ١١-١٢)

فالفكرة المغلوطة السائدة حول مفهوم الحركة النسائية هي أنها تتكون من جهود بعض النساء من أجل الحصول على حقوق فئوية قد تتعارض مع مصالح المجتمع ككل؛ بل إنّ كثيرا ممن يعترفون نظرياً بشرعية قيام حركة نسائية تطالب بالمساواة والعدالة الاجتماعية على أساس النوع الاجتماعي(الجندر)، إنما يرون أنّ المطالبة بحقوق النساء هي مرحلة لا يجب أن تحتل موقع الأولوية على أجندات العمل السياسي: نظراً لكونها قابلة للحل تلقائيا بمجرد تطبيق مفاهيم الديمقراطية أو الليبرالية أو الاشتراكية الشاملة، ومن هنا تظهر أهمية تأكيد أنّ الحركة النسائية هي حركة اجتماعية سياسية مبنية على فرضية خضوع النساء لصور من القهر والتهميش والاستبعاد في المجتمع، وهي حركة تسعى من أجل تغيير أوضاع النساء في سبيل العدالة والمساواة .(كمال، ٢٠٠٤، ص:٧)

وليس من المبالغة في شيء القول بأنّ المرأة الفلسطينية في مرحلة ما بعد النكبة كان لها دور هام- وبصورة عفوية- في تأجيج المشاعر الوطنية، والحفاظ على الهوية وحق العودة، إلى جانب تأجيج المشاعر الطبقية والاجتماعية؛ نظراً لشدة معاناتها وعمقها، وتماسها اليومي المباشر مع كل مظاهر الحرمان والمرض والمعاناة اليومية التي فرضت عليها تدبير ما لا يمكن تدبيره لأطفالها وأقاربها في سياق المعاناة الأوسع على مساحة الوطن، التي تلف الجميع من أبنائه وبناته في إطار من الرهبة والقسوة والخوف من الغد، والترقب والريبة، والحذر والاستنفار الدائم، شكلت كلها مدخلا واسعا لاندفاع أبناء الوطن ومشاركتهم النوعية والكمية الهائلة في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية ما بعد النكبة الأولى (١٩٤٨) إلى يومنا هذا.(نزال، ٢٠٠٧، ص:٣٥)

ولم تتبلور من الفترة ما بين ١٩٤٨ -١٩٦٧ حركة نسائية ذات طابع وطني اجتماعي على الصعيد الجماهيري في أوساط النساء الفلسطينيات؛ وظل نشاط الاتحادات والمنظمات والجمعيات الخيرية النسوية قاصراً على أعداد محدودة من النساء، عبر اللقاءات والاجتماعات النخبوية أو في إطار الأحزاب السياسية الوطنية والقومية واليسارية آنذاك امتداداً في الأوساط الاجتماعية للنساء، خاصة في المناطق الفقيرة من المدن، والقرى والمخيمات، حتى هزيمة حزيران ١٩٦٧، وصعود نشاط حركة المقاومة الفلسطينية وفاعليتها كعنوان وإطار رئيسيين تغلّب على كل النشاطات المدنية والاجتماعية الأخرى، مما أدى إلى تراجع نشاط الجمعيات والاتحادات النسائية -على قلته وضعفه- لحساب فصائل المقاومة الفلسطينية، التي

استوعبت معظم العناصر النسوية العاملات في النشاط العام، واندماجهن في العمل السياسي عبر علاقتهن التنظيمية مع هذا الفصيل أو ذاك.(منظمة الاسكوا، ٢٠٠٥، ص: ٤٦)

لذا فاستمرار زخم النضال النسائي بعد هزيمة ١٩٦٧ فرض على النساء الفلسطينيات مواجهة تداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنسائية؛ فأسس الجمعيات الخيرية، وأسهمن في مواجهة مخططات دولة إسرائيل الهادفة إلى تذويب الهوية الفلسطينية، فنظمن الاعتصامات، وشاركن في الإضرابات والمظاهرات التي وجهت بحملة قمع إسرائيلية واسعة أدت إلى اعتقال المناضلات، وإبعاد بعضهن، وفرض الإقامة الجبرية على أخريات. (حسين، ٢٠٠١)

لكن في أواخر السبعينيات طرأ تطور نوعي أخر على حجم انخراط المرأة في النضال الوطني والاجتماعي، وذلك نتيجة طبيعية لعملية التسييس العامة التي كان يمر بها المجتمع الفلسطيني. وفي هذه الأثناء منحت المرأة حق الانتخاب، مما أثر في نتائج الانتخابات البلدية التي جرت عام ١٩٧٦م، حيث نجح في هذه الانتخابات مرشحون وطنيون وتقدميون في مواجهة المرشحين التقليديين، كما شهدت أعوام السبعينيات افتتاح عدد من الجامعات والكليات المتوسطة في الأرض المحتلة، الأمر الذي أدى إلى إفساح المجال لعدد كبير من النساء للالتحاق بهذه الجامعات والكليات.(أبو عمرو، ١٩٩٥، ص:٦١)

كل هذه الأحداث أبرزت فشل البرنامج الوطني للفصائل الفلسطينية العلمانية، وظهور البديل الإسلامي الذي أثنى شرائح اجتماعية واسعة بما في ذلك المنظمات النسوية عن الاستمرار في النضال الاجتماعي المنظم؛ نتيجة لحالة من الإحباط. ولم تقف الفصائل العلمانية وقفة جادة إلى جانب المرأة في سعيها للتحرر، ولا تتوقع المنظمات النسائية موقفا أفضل من الحركة الإسلامية ذات النظرة المحافظة تجاه المرأة. (البرغوثي، ٢٠٠٠)

وهذا ما يفسر عدم اختلاف المجتمع الفلسطيني عن غيره من المجتمعات في العالم، بتعرضه لتأثير ظهور حركات سياسية دينية لها رؤية محددة للأسس التي ينبغي أن يقوم عليها المجتمع ككل، والتي بالضرورة تمس المرأة. من بين التطورات المهمة التي أدت إليها الانتفاضة الإعلان عن حركة الإسلام السياسي «حماس» التي تتبنى أسس للعلاقات والقيم الثقافية عن المرأة التي تتسم بالتقليدية، وتقوم على انتقاء بعض التفسيرات السلفية لبعض الأصول الدينية والتراثية،

فالانطلاق من بعض العادات والتقاليد والجوانب المحافظة في الثقافة السائدة، وترسيخها بتفسير سلفي للدين، يعد استراتيجية حركات الإسلام السياسي، والتي تختلف عن الرؤية التي حاول بلورتها رجال الدين في بداية عصر النهضة العربية، فبينما هي تستند إلى الدين لإيجاد الخطاب الذي يخدم أهداف النهضة في ذلك الوقت، وخاصة فيما يتعلق بتعليم المرأة و إعطائها حقوقها السياسية، نجد أنّ حركات الإسلام السياسي الحديثة تستند إلى نفس النص، ولكن تخرج تفسيرات تدور معظمها _ خاصة المتعلقة بوضع المرأة في المجتمعات العربية - بجوانب أخلاقية تمس السلوك اليومي للرجال والنساء دون ربط ذلك بأسباب تخلف المجتمعات الحالي، وبتخلف قواها البشرية ونظمها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وربط ذلك بأوضاع النساء في تلك المجتمعات.(جاد، ٢٠٠٠، ص:٦٥-٦٦)

وخلاصة ذلك، تبين أنّ ظهور الإسلام السياسي الذي لم يرتبط بتراجع اليسار لأنّه سبق أزمة اليسار، ولكن ضعف اليسار خصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي فسح المجال للقوى الأصولية لكي تتمدد أكثر في المجتمع مستفيدة من الإرباك الحاصل، مما أسهم في نمو الأصولية الدينية.(هلال، ٢٠٠٩، ص:١٤٢)

فالثقافة الإسلامية والدعم المالي والسياسي، وفرا ظروفا ملائمة للتيار الإسلامي، وقد أسهم في الاتجاه نفسه التحولات الدولية والاقليمية، والأوضاع المالية التي برزت في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات وما زالت مستمرة، هذه التحولات جعلت المرأة والشباب القطاعات الأكثر تأثرا بالتيار الإسلامي. فتراجع التيار اليساري بدأ مع بداية التسعينيات، وهي الفترة التي تعمقت فيها السمة الاستهلاكية للمجتمع من حيث الاعتماد على الوظيفة والعمل المأجور، وباتت الناس مضطرة للركض وراء تلبية احتياجاتها اليومية، وقد استفادت حركة حماس من تجربه الإخوان المسلمين في مصر والأردن، حيث وظفت مؤسساتها الخيرية سياسياً، وبذلك ركزت حماس على استقطاب النساء والشباب. (هلال، ٢٠٠٩، ص: ١٤٣)

كما وجد مدخل التمويل الغربي لقضايا المرأة في العالم الثالث- ومنه فلسطين- أرضية خصبة لتخصيب الثقافة السائدة المشبعة بالفكر الليبرالي الجديد، فمن جهة يشترك كلا الموروثين: التقليدي الشعبي والديني بنظرة دونية للمرأة، متعمداً إقصاءها من الحياة الاجتماعية إلى داخل جدران البيت، الأمر الذي يُكسب طرح قضية المرأة « مصداقية ما»، فلم يجد الفكر الغيبي بداً من التصدي الدفاعي لها تحت شعار « الفهم المغلوط للدين!». ومن ناحية ثانية، تشكلت عبر

سنوات النضال في السبعينيات والثمانينيات شريحة نسوية منحدرة أساساً من أوساط الفئات الوسطى، وجدت في قضية المرأة- كما يطرحها الفكر الليبرالي- قواسم مشتركة موهومة مع ما تربت عليه من ثقافة يسارية تقدمية، نقول «موهومة»؛ لأنّ هذه الشريحة -والتي باتت تتربع على رأس المشاريع والبرامج والمؤسسات النسوية- وجدت في الطرح الليبرالي- وأحيانا دون أن تدرك خلفيته الليبرالية- ملاذها بعدما تراجعت مكانة الفكر اليساري الماركسي؛ لأسباب عديدة أهمها الجبن الفكري لهؤلاء الناشطات تحديداً.(الرفيدي، ٢٠٠٧، ص:١٨)

كل هذه القضايا بينت أنّ الشريعة الإسلامية أرضية للنزاع بين الناشطات الإسلاميات والعلمانيات؛ فالخطوة الأولى لتحقيق ما ترغبه المرأة المتعصبة إرساء قوانين ضمن مسعاها لإقامة دولة إسلامية في المستقبل، عكس العلمانيات اللواتي طالبن بإرساء قوانين علمانية مستندة إلى الحقوق الفردية، يكون نبراسها مبدأ المساواة الكلية.(كرم، ١٩٩٨)

خلاصة البحث

لا يزال الاحتلال الصهيوني يشكل المعضلة الأساسية التي تواجه المجتمع الفلسطيني، حيث يسيطر على الأراضي والموارد الطبيعية والبشرية؛ لذا لا يصح الحديث عن دور للمرأة الفلسطينية في الحياة العامة، دون إدراك هوية الحركة النسوية الفلسطينية من حيث ملامحها، وطبيعة المحددات والطموحات التي تحكم حركتها، مع قراءة دقيقة لهوية الواقع السياسي والمجتمعي الفلسطيني، وما بين هاتين الهويتين من تفاعل وجدلية، سواء من الناحية الإيجابية أو السلبية.

من أجل ذلك، يعد التنسيق داخل الحركة النسوية شبه معدوم، بينما التحالفات بين قوى اليمين مأسسة وواضحة وملموسة، وهناك قنوات اتصال مفتوحة، وتنسيق دائم، ولغة خطاب واحدة واضحة بين أذرع العمل النسائي اليميني والأصولي، وهذا الأمر غير موجود على صعيد اليسار، فالتكلس الفكري الذي أصاب معظم الأحزاب التقليدية- وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي- أدى إلى تحجر علاقاتها مع قواعدها، ولم يكن هناك تجدد؛ ليواكب التيارات الفكرية التي ظهرت «الحركات الإسلامية». وهنا يقع جزء كبير من اللوم على المثقفين الفلسطينيين؛ فلم تستطع الأحزاب التقليدية اليسارية تخطي الماركسية السوفيتية بعد انهيارها، كما شهدت كل التنظيمات- سواء يسارية أو وطنية- انتقادات

شديدة، وتململ من كوادرها النسائية التي شعرت بعدم التقدير الكافي من قبل التنظيم لما قامت وتقوم به، بالإضافة لخذلان تلك الكوادر من تنظيماتها خاصة بعد استهداف تيارات الإسلام السياسي لها في الشارع، هذا الشعور أدى لهجر كثير من الكوادر النسائية لتنظيماتها، وخاصة بعد نجاح تيارات الإسلام السياسي بفرض الحجاب بالقوة في غزة، وهروب جزء كبير من اليساريات إلى أحضان المؤسسات غير الحكومية؛ لتنفيذ برامجها وأجندات عملها، وهذا أعطى المبرر للسلطة الرسمية ولقوى اليمين الفرصة لتحجيمها؛ نظرا لارتباط برامج هذه المؤسسات بأجندات تمويل غربية؛ تسعى إلى تبرير التطبيع مع العدو الصهيوني.

ومن خلال ذلك، نستطيع القول إنّ الأزمة الموجودة داخل الأطر النسوية الفلسطينية لا تكمن في العلاقة القائمة مع الأطر السياسية بقدر ما تتعلق بطبيعة هذه العلاقة، فالمطلوب ليس تلك العلاقة التي توجه طاقات وخبرات الحركة النسوية الفلسطينية؛ لتحقيق خدمة وأهداف البرامج السياسية الفئوية، بدون ربطها مع برنامج اجتماعي عام للمرأة الفلسطينية تتمكن من خلاله من مواجهة التحديات الداخلية التي تعرقل مشاركتها داخل الحياة العامة، وتلك التحديات نراها متمثلة بالسياق الاجتماعي والديني للمجتمع الفلسطيني.

وتبياناً لذلك، تنظر غالبية الحركات الأصولية الدينية إلى النساء باعتبارهن حارسات ورموزا للتراث الثقافي والدين، ومن ثم فإنّ السيطرة على النساء وتحديد أدوارهن في إطار تقليدي ضيق هو أمر جوهري للسياسات الأصولية، وهذا أعطى الفرصة للحزب الحاكم سواء في الضفة الغربية ممثلا بحركة (فتح) أو في قطاع غزه ممثلا بحركة (حماس)، لاستبعاد المرأة الفلسطينية من مراكز صنع القرار، وإعطائها الفتات؛ لتظل تدور في دوائر قانونية وسياسية وحزبية تطالب بنصيبها على اعتبار أنها ممثله لحوالي نصف الشعب الفلسطيني.

لذا تحيا المرأة الفلسطينية أزمة هوية على الصعيدين العام، فهي كمواطنة تنتمي إلى هذا الوطن فإنّها بالضرورة ستعيش هذه الازمة ومخلفاتها مثلها مثل الرجل، أما على الصعيد الخاص؛ فهو متعلق بها كذات(المرأة / أنثى) باعتبار أنّها تعاني من أزمة في الهوية على مستوى الذات ونقصد بها أزمة الهوية الجنسية، أي الانتماء إلى جنس الأنثى، فمنذ الخطيئة الأولى وحواء تدفع تبعات خطأ لم ترتكبه وحمل جسدها مسئولية الإغواء والإغراء.

نتائج البحث

- أظهر الاحتلال أن لا دين أو لون فكري له، فقد كان قيماً على إبراز الخلافات بين التيارات الفكرية الموجودة على الساحة الفلسطينية ومنها: العلماني، والقومي، والوطني، والإسلامي، وساعد على إبراز التناقض بين الهوية والمعتقد الديني.
- خضعت مسألة الهوية لتجاذبات متعارضة ما بين الهوية الوطنية والقومية والأممية والإسلامية، ولم تجرِ محاولات جادة للتوفيق بينها من خلال تحديد الأولويات بحيث يتم الانتقال من دائرة لأخرى دون تصادم.
- بعد الانتخابات الأخيرة للمجلس التشريعي الفلسطيني عام ٢٠٠٦م، وفوز حركة حماس الإسلامية بمجمل مقاعد المجلس، حدث انقسام بين شقي الوطن: (الضفة الغربية) وتتبع للقيادة الحالية ممثلة بحركة «فتح» بمفهومها الليبرالي السياسي، أما (قطاع غزه) فلا زالت حركة حماس مسيطرة على أرض الواقع برغم وجود حكومة الوفاق السابعة عشر؛ وهذا أدى إلى تكريس خطوات أحادية الجانب من قبل الحركتين كل من موقعه، ورفضهم للآخر المتمثل بالطرف الأخر وبقية الشعب الفلسطيني الرافض لكل الخطوات التعسفية التي يتم فرضها على أرض الواقع، بدون الرجوع إلى القاعدة الجماهيرية التي نحتكم إليها وهي الأغلبية، وهذا أظهر كم نحن بحاجة إلى أن نتوحد بغض النظر عن اختلافنا. وأدركت المرأة وجود أزمة هوية تعاني منها؛ نظراً للتعصب الذي يمارسه كلا الطرفين، والانغلاق الفئوي الفكري ورفض كلاهما للتعددية، وهذه التناقضات والصراعات الدموية أوصلت المرأة بصورة خاصة، والفرد الفلسطيني بصورة عامة، إلى أزمة للهوية تمثلت بالتشتت الجغرافي السياسي والأمني والاقتصادي، وأسهم في إقصاء المرأة من مواقع كانت تمثلها بصورة مثالية.
- لم تعد الحاجة إلى الهوية حاجة محلية فقط، بل أصبحت شغلاً شاغلاً للعديد من دول العالم، ونحن في فلسطين بعد زلزال الاحتلال الصهيوني ودخول السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٣م بعد اتفاقية أوسلو، وأثارها المدمرة على كافة الأصعدة والفئات والقطاعات ومنها الجغرافية التي ساعدت في إظهار انقسامنا، لنبحث عن هوية لم تكن أصلاً مفقودة، ولكنها تشتت بفعل الاحتلال وسيطرة فئات حزبية غير

معنية بنهضة المجتمع الفلسطيني وتقدمة وتطوره، وكذلك الصراع والتفكك الحزبي، وتأثر فلسطين بالهويات المختلفة من علمانية وقومية ووطنية وإسلامية، الأمر الذي قوض تماسك مجتمعنا، وأبرز نقاط ضعفه للعالم، وجعل المقولة الصهيونية بأن فلسطين أرض شعب هي الأقرب للتصديق.

- هناك علاقة مضطربة تعاني منها المرأة الفلسطينية سواء أكانت (يسارية أم إسلامية) وهي إقصائها من الحياة العامة على الرغم من حصول هاتين الهويتين لأعلى الدرجات العلمية، إلا أنّه تمارس ضدها كافة أشكال العنف- ولا نقصد العنف الجسدي بل العنف الفكري- متمثلا بإبعاد المرأة الفلسطينية عن كافة المواقع القيادية أو السيادية وعدم السماح لها بتجاوز بواباتهم؛ مما سبب في تشرذم في الحركة النسوية العلمانية واضمحلال دورها، وزيادة الاتساع في قطاع الهوية الإسلامية على اعتبار أنها الملاذ الذي ممكن أن يوصلها إلى حياة كريمة بعيدة السيطرة.

- فشل نظرية الصهر التي تهدف إلى صهر المجتمع الفلسطيني في بوتقة واحدة، فما ظهر على السطح في السنوات العشر الماضية من أزمة هوية واضحة ولا زالت مستمرة؛ بسبب التعددية الحزبية والثقافية وسياسة الهيمنة من قبل الحزب الحاكم، والتي عكست حالة الانغلاق الفكري والديني، وانتجت فئة حزبية واحدة سيطرت ولا تزال على مجتمعنا الفلسطيني.

التوصيات

- المطالبة بالوحدة والتي لا تعني «التجانس» بالمجمل، فنحن مع الاختلاف لكن بشروط وقوانين منظمة بين فئات المرأة الفلسطينية؛ لإرساء التضامن دون السقوط في هويات دينية وعرقية.

- العمل على تعميق الوعي السياسي لدى الطلبة (وخصوصا الأنثى) منذ صغرهم، وتعزيز القيم والمفاهيم الوطنية من خلال المزج بين المواد العلمية، ومواد تتعلق بالتراث الوطني الفلسطيني، وعدم إقصاء الطلبة ممن لا يحملون نفس راية الحزب الحاكم من أي نشاط وطني.

- إن الهوية تمنحنا مكانا في العالم وتعرض لنا الرابط بيننا وبين المجتمع الذي نحيا فيه وبه، فالهوية تعطينا فكرة عمن نكون وكيف نرتبط بالآخرين وبالعالم.
- الاستفادة من مؤشرات نتائج هذا البحث والدراسات المشابهة لها في لفت انتباه المؤسسات التربوية والسياسية والقانونية إلى أهمية الاهتمام بتطوير مجالات الهوية لدى فئات المجتمع، ومنها الطلبة سواء كانوا ذكوراً أم إناثا، ودعم البرامج والأنشطة التي تتضمن تنمية الهوية وتطويرها.

مراجع البحث

- أبراش، إبراهيم (٢٠٠٧)، من ثنائية القومي والوطني لثنائية الإسلامي والوطني: نحو « توطين» الإسلام سياسيا، مجلة شؤون تنموية، العدد ٣٣، السنة السادسة عشر، ص: ١٣-١٨.

- أبو جادو، صالح محمد (١٩٩٨)، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، ط١، دار الميسرة للنشر، عمان، الأردن.

- عبدالرحمن، محمد السيد (٢٠٠١)، نظريات النمو، علم نفس النمو المتقدم، ط١، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر.

- أبو عمرو، زياد (١٩٩٥)، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين، مؤسسة مواطن، الطبعة١.

- أبو رمضان، محسن(٢٠٠٧)، في تجدد أزمة اليسار الفلسطيني، موقع الحوار المتمدن، العدد ١٨٥٢ - ٢٠٠٧/٣/١٢.

- أبو عنزة، محمد عمر(٢٠١١)، «واقع إشكالية الهوية العربية: بين الاطروحات القومية والإسلامية»، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعه الشرق الاوسط.

- أبو لغد، إبراهيم (١٩٩٩)، الحركة النسوية والتطور في الشرق الأوسط، محرر، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

- بشارة، عزمي (٢٠٠٠)، العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية) الطبعة الثانية، ص١٠٥.

- البديري، موسى وآخرون (١٩٩٥)، الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية، مؤسسة مواطن، ط١، رام الله، فلسطين، نيسان، ص٨٨.

- البرغوثي، إياد (٢٠٠٠)، الإسلام السياسي في فلسطين - ما وراء السياسة، القدس: مركز القدس للإعلام والاتصال.

- البرغوثي، إياد (٢٠١٢)، العلمانية السياسية والمسألة الدينية في فلسطين، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله، فلسطين.

- جاد، إصلاح (١٩٩٩)، «الأطر النسائية الجماهيرية والمنظمات غير الحكومية»، في الحركة النسائية الفلسطينية: إشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية، وقائع المؤتمر السنوي الخامس لمؤسسة مواطن، ١٧-١٨ كانون أول ١٩٩٩، رام الله، ص٣٠.

- جاد، إصلاح (٢٠٠٠)، المرأة والسياسة، المرأة الفلسطينية: الوضع الراهن (٧)، معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت، فلسطين، ص٣٥.

- جاد، إصلاح (٢٠٠٨)، نساء على تقاطع طرق: الحركة النسوية الفلسطينية بين الوطنية والعلمانية والهوية الإسلامية، مؤسسة مواطن، رام الله.

- جرار، بسام (١٩٩٤)، «رؤية ومستقبل علاقة الحركة الإسلامية بالسلطة الانتقالية»، كلمة ألقيت بتاريخ ١٩٩٤/٢/٢٥ في مؤتمر» تحديات المرحلة الانتقالية»، نظمته مؤسسة، JMCC، فندق امبسادور، القدس.

- الجراري، عباس (١٩٨٨)، مكونات الهوية الثقافية المغربية، مقال نشر ضمن كتاب: الهوية الثقافية للمغرب، كتاب العلم، السلسلة الجديدة، ط١، ص: ٢٢.

- حجاوي، سلافه(٢٠٠١)، «مقدمات الهوية الفلسطينية و إشكالياتها ١٨٧١-١٩١٤»، مجلة رؤية (سبتمبر٢٠٠١) العدد العاشر وأيضاً: هيثم مناع، صناعة الهوية، www. thisissyria.net أخبار الشرق، ٢٥ أغسطس ٢٠٠٥.

- حسين، سريدة عبد (٢٠٠١)، الحقوق السياسية والعامة للمرأة الفلسطينية، تقرير حول: وضعية المرأة الفلسطينية، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، رام الله، ص٦٥.

- دراج، فيصل (٢٠٠٨)، قضايا فلسطينية - السياسة والثقافة والهوية، المجلس الاعلى للتربية والثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، ص: ٤٠.

- سعدي، محمد (٢٠١٠)، الهوية: من الوحدة إلى التعدد، مجلة آفاق المستقبل، العدد ٧.

- الصوراني، غازي (٢٠٠١)، المرأة الفلسطينية ودورها في التاريخ الحديث والمعاصر، برنامج دراسات التنمية، جامعه بيرزيت.

- شبيطه، مها توفيق (٢٠١١)، «تصور مقترح لتطور دور المؤسسات غير الحكومية في التربية

المدنية للمرأة الفلسطينية»، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، جامعه القاهرة، مصر.

- عبدالرحمن، محمد السيد (١٩٩٨)، «مقياس موضوعي لرتب الهوية الأيديولوجية والاجتماعية في مرحلتي المراهقة المتأخرة والرشد المبكر»، كلية التربية، جامعه الزقازيق، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

- عبدالهادي، مها (١٩٩٩)، واقع المرأة في فلسطين: وجهة نظر إسلامية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، فلسطين.

- عكاشة، محمود خالد (٢٠٠٨)، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، أعمال مؤتمر حقوق المرأة وقضايا النوع الاجتماعي في الوطن العربي: بين الواقع والمأمول «ورقة بعنوان تعزيز دور المرأة العربية في التنمية الاقتصادية: فلسطين» ٧-٨ مايو ٢٠٠٨، ص :٢١-٢٢.

- الغامدي، حسين عبد الفتاح(٢٠٠١)، تشكل أزمة هوية الأنا لدى عينة من الجانحين وغير الجانحين بالمنطقة الغربية في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب، أكاديمية نايف للعلوم الامنية، المجلد الخامس، عدد ٣٠، ص: ١٨٢- ٢١٣.

- منظمة الاسكوا (٢٠٠٥)، وضع المرأة العربية، تاريخ الحركات النسائية في العالم العربي، ص٤٦.

- نزال، رياض إبراهيم أحمد (٢٠٠٧)، «العوامل السياسية والاجتماعية المؤثرة على الدور القيادي للمرأة في المؤسسات الفلسطينية الأهلية والحكومية في محافظة رام الله والبيرة»، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين.

- هلال، جميل (٢٠٠٩)، اليسار الفلسطيني إلى أين؟ اليسار الفلسطيني يحاور نفسه ويتأمل مصيره، مؤسسة روزا لوكسمبورغ، مؤسسة ناديا للطباعة والنشر والاعلان والتوزيع، رام الله، فلسطين.

- هندية ماني، سهى(١٩٩٩)، المرأة في المنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، دار المستقبل للنشر، الطبعة١، ص١٥٦.

- وسام رفيدي، الخطاب الفكري للمنظمات غير الحكومية: إيصال النساء لمواقع القرار «نموذجا»، مجلة التراث والمجتمع، العدد ٤٧، رام الله، ٢٠٠٧، ص١٨.

- Chatterjee, Partha(1993). The National Its Fragments: Colonial and Postcolonial Histories. Princeton: Princeton University Press.

- Coulson .J,C.T,(1979). The Oxford Illustrated Dictionary, Fifth Edition, New York, p418.

- Erikson, E.H(1968).Identity: Youth and Crisis. New York: Norton.

- Hagedrom, Robert(1983). Sociology, Second Edition , Rinehart & Winston of Canada , Limited, I SBNO- 03-921636-5.

- Karam, Azza(1998). Women, Islamisms and the State: Contemporary Feminisms in Egypt. London; Macmillan Press and New York; St. Martin's Press.

- Markstrom, Carol. A.I, Iborra, Alejandro2 .(2003). Adolescent identity formation and Rites of passage «. Journal of Research on Adlescence, Volume 13, Number 4, December ,pp. 399-425.

- Woodward, Kathryn, (1997). Identity and Difference, SAGE, London, Introduction, P .1-5